

## كلام في السياسة

انقلاب السنيورة الأبيض  
على زعيم الفريق الأزرق

جان عزيز

القانونية والحياتية المرتبطة بالعمال والأجراء ممن أصابهم تعثر الشركة في رواتبهم أو ظروف إقامتهم. وأن الملك سلمان أبلغ المعنيين بصرف مبلغ مئة مليون ريال سعودي لتسوية تلك المشكلة كاملة، على أن تحسم طبعاً من مستحقات الشركات المتعثرة.

هكذا يفترض أن تكون الأولوية المالية قد أزيحت من على جدول الانتظار الحريري. وصار من الممكن الاعتقاد، على الأقل، أن أي لقاء سيحظى به الحريري مع القيادة السعودية، قد يكون مخصصاً للمسائل السياسية، ومنها طبعاً رئاسة الجمهورية اللبنانية. وبالتالي، صار ظاهراً في الأفق أن كلام الحريري مع المسؤولين السعوديين قد يتضمن العرض نفسه الذي طرحه الحريري أمام رئيس المجلس النيابي نبيه بري في لقائه الأخير. لجهة أن هذه هي معالم الأفق المسدود لبنانياً، وهذه هي مخاطره على لبنان وعلى دولة الطائف بالذات. ومن هنا طرح السؤال الذي طرحه زعيم «المستقبل» في عين التينة نفسها: ما العمل من هنا؟!

في هذا التوقيت بالذات جاءت تسريبة السنيورة الحريرية. كان الرجل يدرك بلا شك أن طرح زعيمه موضوع عون لم يكن من باب التصويت. ولا هو من زاوية بحثه عن غطاء لقرار يملكه وحده. بل دليل خطوته السابقة يوم أقدم منفرداً على ترشيح سليمان فرنجيه. غير أن السنيورة التقط المغزى. وهو أن زعيمه يمهد لقراره. كما يمهد للقائه السعودي المحتمل. فبادر السنيورة إلى إعداد مخططة الإجهاضي على مرحلتين: أولاً مسرحية مجلس الشيوخ، في بعده التفريقي بين المسيحيين والشيعية والدروز. فشلت الخطوة الأولى، فسارع إلى توجيه ضربه الثانية إلى الحريري نفسه. عبر تنفيذ، إعلامياً على الأقل، لانقلاب أبيض داخل الفريق الأزرق. لإظهار زعيم «المستقبل» وكأنه خسر الأكثرية النيابية داخل فريقه. لا بل أن أكثرية ساحقة باتت معارضة له. وبالتالي مناوئة لأي خطوة قد يقدم عليها، أكان في بيروت، أو في أي مدينة عربية أخرى.

هل نجح السنيورة في مناورته الثانية؟ وهل هي في الواقع الحريري والفعلي، مؤشر قوة أم مؤشر ضعف بالنسبة إلى طرفي الصراع داخل «المستقبل»؟ بالتأكيد لا بشكل خروج السنيورة إلى الإعلام، وخصوصاً بهذا الأسلوب، دليل قوة للرجل. ذلك أنه لو كان مطمئناً إلى موازين القوى داخل فريقه، كما على الصعيد اللبناني بأكمله، لما ذهب في لعبته إلى المناورة المكشوفة تلك. مع ما قد يترتب عليها من تداعيات داخلية، قد ترتد سلباً عليه. فهل بلغ الرجل مرحلة المواجهة الشمشومية، على طريقة علي وعلى «أعدائنا»؟ سؤال سيظل معلقاً في انتظار كلمة الحريري.

لماذا عمد فريق السنيورة إلى تسريب روايته الخاصة حول اجتماع كتلة «المستقبل» النيابية يوم الاثنين الأسبق، عشية خلوة الحوار؟ سؤال بات يشكل الجزء الثاني من إشكالية: ماذا يخطط السنيورة؟ لا بل صار شاغل معظم الوسط السياسي. لكن الأهم، أن السؤال نفسه صار هاجساً لدى فريقه، بعدما بلغت مخططاته أوضاع البيت الحريري الداخلي ومداولته وتطورات.

بدأت القصة مساء الأحد الفائت. يوم توزع فريق السنيورة على وسائل الإعلام، هامسين في لوحات المفاتيح المتعطشة للخبر أن الرئيس سعد الحريري سأله نوابه حول فكرة ترشيح عون في اجتماعهم يوم الاثنين في الأول من آب. وأن المسألة طرحت على التصويت ونالت تأييد ثلاثة أصوات فقط. بعدها، تدخل السنيورة شخصياً ليتولى الرد مباشرة على استفسارات وسائل الإعلام نفسها، في محاولة للتأكيد من باب التوضيح. فيشرح برصانته المشهودة أن المسألة لم تكن تصويتاً، بل مناقشة إفرادية شملت آراء جميع الحاضرين. هكذا بمناورة تواصلية مكشوفة، سدّد السنيورة ضربته. لكن إلى من؟

الثابت والأكيد والنهائي أن ترشيح عون للرئاسة لا يتأثر برأي السنيورة. ولا هو خاضع لميول فريقه الخاص داخل تيار المستقبل. والثابت، أيضاً، أن الرئيس الحريري لم يطرح الموضوع على نوابه أصلاً، من باب تأييده عون ودعوته هؤلاء إلى تزكية رأيه الشخصي أو عدمه. والمسلم به، بلا أدنى شك، أن ترشيح عون سيظل قائماً قبل الاجتماع وبعده، وقبل المداولة الزرقاء به وبعدها، وقبل مناورة السنيورة وبعدها. وهو ما يطرح سؤالاً إلزامياً: من يستهدف السنيورة إذن في خطوته تلك؟

الملاحظ في هذا السياق، أن رئيس حكومة عدوان تموز، حدد توقيت خطوته الأخيرة في شكل متزامن مع تطورات عدة لا يمكن إغفال دلالاتها. فهي جاءت أولاً مباشرة بعد فشل مناورة السنيورة الإلهائية في خلوة حوار عين التينة. أي بعد إخفاقه في تأجيل مسألة الاستحقاق الرئاسي. ثانياً، جاءت مناورة السنيورة هذه عشية الكلام المتنامي عن لقاء محتمل للرئيس سعد الحريري بالقيادة السعودية. وهو اللقاء الذي يأتي، بدوره، في توقيت خاص وهام جداً. ذلك أنه يعقب لقاء الملك السعودي يوم عيد الفطر مطلع تموز الماضي بالحريري. كما يأتي اللقاء المحتمل غداة قرار القيادة السعودية حل أزمة شركة «أوجيه» بشكل نهائي. ذلك أن السنيورة يدرك لا شك، أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز أصدر قبل أيام توجيهاته الخطية، إلى وزارة العمل السعودية بإنهاء جميع الإشكالات



بالحوار واستمراره».

يخلص بري: «على رأس السطح، إذا لم يحصل تفاهم على السلة على أن ننتخب الرئيس أولاً، فإننا ذاهبون إلى قانون الستين. السلة بلا انتخاب رئيس تقودنا إلى الفراغ، وانتخاب رئيس بلا سلة يبقينا في الخلاف والانقسام حيث نحن. لذلك ادعو إلى هذه السلة. إذا استمرنا على ما نحن عليه، فإننا ماضون إلى قانون الستين الذي يرفضه كل الشعب اللبناني. إذا عدنا إليه يعني اننا لا نزال حيث نحن. لا احد يريد قانون الستين. ماذا نفعل إذا عندما نصل إلى الانتخابات النيابية بعد أشهر قليلة. لا مجلس نيابياً ولا رئيس للمجلس، لا حكومة ولا رئيس للحكومة، وفوق ذلك كله لا رئيس للجمهورية. أي نذهب إلى الفراغ الشامل الذي يقودنا إلى الفوضى، وربما إلى حرب أهلية، من يدي».

اما على من يعتمد كي يتوقع انتخاب رئيس للجمهورية قبل نهاية السنة؟

بجيب: «على الله. هل يعقل ان نستمر أيضاً إلى نهاية السنة بلا رئيس وقد انقضت سنتان وثلاثة اشهر تقريباً. نكون نخرّب البلد. لا رئيس اذا لم نتفاهم على السلة».

الجميع. اما مجلس للشيوخ فمنحه صلاحيات مستقلة له، وكلانا يشترع، وعند الخلاف نحتكم إلى المجلس الدستوري، مع ان هناك من يعتقد بان ذلك ينتقص من صلاحيات مجلس النواب، او يقول انني أفرط بهذه الصلاحيات. اظري الرئيس السنيورة والوزير جبران باسيل على كلامي. صرنا في اليوم الثالث والجميع وافق على ما اشرناه في اليوم الثاني على ان ندخل في اليوم الثالث في ورشة عمل ذلك كله. طرحت كيفية انتخاب مجلس للشيوخ وقلت بان يكون وفق المشروع الأرثوذكسي والتصويت النسبي في لبنان دائرة انتخابية واحدة، فنتختر كل طائفة ممثلها فيه. اما قانون الانتخاب الوطني خارج القيد الطائفي فيكون اما وفق لبنان دائرة انتخابية واحدة او اعتماد المحافظات الخمس التاريخية، وفي كل حال التصويت نسبي».

عند هذا الحد، الاقرقاء جميعاً وافقوا على هذه الاقتراحات، يقول الرئيس بري، إلى ان كان من قال بعد ذلك كله: كيف تنفذ هذه البنود ولا رئيس للجمهورية؟

يضيف رئيس المجلس: «كان الجواب على هؤلاء اننا بتتنا ذلك في اليوم الاول من الخلوة عندما قلنا ان البند التنفيذي الاول هو انتخاب رئيس للجمهورية، ثم نباشر تنفيذ البنود التي نتفق عليها. لن يطبق بند قبل انتخاب الرئيس. ذكرت بما حصل في اتفاق الدوحة (2008). لم نتفق هناك على انتخاب رئيس الجمهورية لأن الاتفاق على العماد ميشال سليمان، وعلى الفتوى الدستورية لانتخابه، كانا قد حصلنا هنا، قبل ان نذهب. اقتصر اتفاقنا في الدوحة على قانون الانتخاب والحكومة ونصاها. لكن عندما عدنا إلى بيروت كان انتخاب الرئيس اول ما فعلناه، ثم سائر بنود السلة حينذاك. قبل المتحاورين بهذا التأكيد بأن انتخاب الرئيس أولاً. بينما نحن نوشك على انتهاء اعمال الخلوة واتفقنا على العودة إلى الاجتماع في 5 ايلول، تذكر فجأة النائب سامي الجميل السلاح (سلاح حزب الله). قلت له ما الذي تذكر به في هذه اللحظة؟ لم يكن حتى هذا الوقت قد اتى احد على ذكره طوال الايام الثلاثة. قلت له: الآن ذكرت الرئيس السنيورة بالسلاح. خلص. لم اعد اريد هذا الحوار. هب الجميع واولهم الجميل للتمسك

علم  
وخبير

## مستشار ريفي يطلب لقاء الاسير

تقدّم المستشار القضائي لوزير العدل أشرف ريفي، القاضي محمد صعب، برسالة إلى مجلس القضاء الأعلى عبر المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، يطلب فيها مقابلة السجناء أحمد الأسير ونعيم عباس وجمال دفتردار وعمر الأطرش وخالد حبلس، بذريعة تأليف كتاب يتضمّن دراسات عن الأوضاع النفسية للمجرمين والأسباب التي دفعتهم إلى ارتكاب جرائمهم. اللافت في الطلب أن مستشار ريفي اختار أبرز الموقوفين بقضايا إرهاب واعتداء على أمن الدولة، وطلب الانفراد بهم عند مقابلتهم. ووافق حمود على طلب صعب، وأحالته على مجلس القضاء الأعلى لبتته.

## هل يتنحى القاضي أيوب؟

تقدّم عدد من الشركات المستبعدة من مناقصة تشغيل منشآت المعاينة الميكانيكية للأليات، بشكوى لدى قضاء العجلة في مجلس شورى الدولة للطعن في النتائج التي توصلت إليها اللجنة

الفنية المكلفة من دائرة المناقصات في وزارة الداخلية النظر في المناقصة. وسبق لرئيس مجلس الشورى القاضي شكري صادر، أن أحال شكاوى مماثلة على القاضي زياد أيوب، علماً أنه المستشار المنتدب من «الشورى» للعمل في وزارة الداخلية، ومكلف كتابة النصوص التي تدافع بها وزارة الداخلية عن نفسها. فهل يكلف صادر القاضي أيوب النظر بهذه الشكاوى، أم أن الأخير سيتنحى في حال تكليفه، بسبب تضارب المصالح، لكون الشكاوى مقدمة ضد دائرة المناقصات والوزارة؟

## تكتم لافنت

تتكتم استخبارات الجيش في شأن التحقيقات التي تجرّيها مع الموقوفين في العملية النوعية الأخيرة في جرود عرسال التي أوقف فيها القيادي في تنظيم «داعش» طارق الفليطي ومعه سوريان. وبحسب المعلومات، فإن التكتم والحرص على عدم التسريب مرده استثمار المعطيات وخشية فرار متورطين مرتبطين بالموقوفين. وعلمت «الأخبار» أن استخبارات الجيش أوقفت شابين في مجدل عنجر أمس يُشتبه في ارتباطهما بتنظيم «داعش».